

Distr.: General  
10 August 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البنادان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يتضمّن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/48، لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022. وتستند هذه اللمحة العامة إلى المعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى الانتهاكات والتجاوزات التي وثّقها، فضلاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية عن طريق المكتب المشترك. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، ويقيّم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير سابقة صادرة عن المفوضية السامية ومختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان، ويقدم توصيات إلى الحكومة.

\* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات متأخرة عن موعدها وخالية من التوضيح المطلوب بموجب الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 208/53 باء.



## أولاً- مقدمة

1- كانت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022 لا تزال تشكل مصدر قلق، على الرغم من انخفاض عدد الانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان وحالات الإخلال بالقانون الدولي الإنساني، التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين حماية المدنيين، ولا سيما في المحافظات المتأثرة بالنزاعات، وذلك بسبب تزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، وخاصة التعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية المتحالفة، ونياتورا، ومختلف فصائل ماي-ماي. ويلزم بذل جهود إضافية لمنع ازدياد تقلص الحيز المدني الذي ينبغي رصده عن كثب بالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023. وتواجه العملية الانتخابية تأخيرات، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية. كما تتأثر بالتوترات الناجمة عن تعيين أفراد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبتصاعد خطاب الكراهية والتحريض على التمييز أو العداء أو العنف، مما أدى إلى خطر انتشار التوترات الإثنية والسياسية والعنف على نطاق واسع.

2- ويواصل المكتب المشترك دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات المرأة، والشباب، ومشاركة السكان الأصليين في الفضاء العام، والعمليات التي تقتضيها العدالة الانتقالية، ساعيةً بذلك إلى مكافحة الإفلات من العقاب وخطاب الكراهية، بما في ذلك من خلال تعزيز العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

## ثانياً- التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان

3- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق المكتب المشترك ما لا يقل عن 6 782 من انتهاكات وتجاوزات تمسّ بحقوق الإنسان، فضلاً عن حالات يجري فيها الإخلال بالقانون الدولي الإنساني، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 5 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويدّعى أن ما لا يقل عن 44 في المائة من هذه الانتهاكات والتجاوزات ارتكبتها موظفو الدولة، ولا سيما أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الشرطة الوطنية الكونغولية.

4- وعلى الرغم من تراجع العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحيز المدني مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، لاحظ المكتب المشترك اتجاهاً تصاعدياً خلال الربع الأخير من الفترة الحالية. ويعزى ذلك إلى قيام الشرطة الوطنية الكونغولية ووكالة الاستخبارات الوطنية على نحو متزايد بتعقب الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين على خلفية التوترات السياسية السائدة في المحافظات، والاضطرابات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وحالة الحصار المفروضة التي استُخدمت كذريعة لتقييد الحريات<sup>(1)</sup>.

5- وفي المحافظات المتأثرة بالنزاعات، لم تتحسن الحالة تحسناً كبيراً، ولا يزال المدنيون يتعرضون لهجمات الجماعات المسلحة، مع ازدياد عدد ضحايا عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء بنسبة 6 في المائة. وتُعتبر العملية المتعلقة بمشاركة نيروبي الجارية بين الحكومة والجماعات المسلحة،

(1) تنص المادتان 85 و86 من دستور البلد على نظامين لتقييد الحريات الأساسية عندما تطرأ ظروف خطيرة تهدد استقلال البلد وسلامة إقليمه وسير العمل العادي لمؤسسات الدولة وهما: حالة الطوارئ (*état d'urgence*) وحالة الحصار (*état de siège*). والقيود المفروضة في حالة الحصار أشدّ وهي تشمل فرض الإدارة العسكرية والولاية القضائية العسكرية على الجرائم الجنائية. ويجري أيضاً تعريف "حالة الحصار" في المواد من 2 إلى 14 من القانون الأساسي رقم 012/11 المؤرخ 11 آب/أغسطس 2011 بشأن تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملها.

والتي تيسرها كينيا، خطوة مشجعة لأنها تهدف في المقام الأول إلى تحديد التدابير المصاحبة الواجب اتخاذها لنزع السلاح الطوعي. ومع ذلك، وفي حين أتاح ذلك تهدئة الوضع مؤقتاً في بعض المناطق، استمرت الهجمات التي تشنها التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة، ومؤخراً حركة 23 مارس (M23).

6- ويبدو أن التدابير المتخذة لفرض حالة الحصار التي بدأت اعتباراً من 6 أيار/مايو 2021 في محافظتي كيفو الشمالية وإيتوري، والتي جرى تمديدها 23 مرة، لم تنسجم مع المصالحات المسلحة عن مهاجمة المدنيين، لا سيما في المواقع التي يتركز فيها المشردون داخلياً، ولم تقلل من عدد الانتهاكات والتجاوزات المؤقتة. وخلال حالة الحصار التي استمرت 12 شهراً، قُتل أفراد الجماعات المسلحة 2 413 شخصاً (1 778 رجلاً و471 امرأة و164 طفلاً)، بينما قُتل 1 581 شخصاً (1 076 رجلاً و365 امرأة و140 طفلاً) خلال المدة نفسها التي سبقت فرض هذه الحالة. وأدى نقل القضايا الجنائية من المحاكم المدنية إلى المحاكم ذات الولاية القضائية العسكرية، بموجب الأمر الصادر في 6 أيار/مايو 2021 الذي يفرض حالة الحصار، إلى التأثير سلباً على إقامة العدل، مع ازدياد حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة والحد من ممارسة الحريات الأساسية بشكل كبير نتيجة القيود المفروضة. ولكن نُقلت الولاية القضائية الجنائية مرة أخرى إلى المحاكم المدنية في جرائم معينة في 18 آذار/مارس 2022، إثر صدور أمر رئاسي بتمديد حالة الحصار، مما قلل من عدد القضايا المعروضة على المحاكم العسكرية في المحافظتين.

7- وتجرى منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عملية عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وعلى الرغم من قلة المعلومات المتاحة حالياً عن الخسائر البشرية، هناك احتمال كبير أن يكون المدنيون قد تعرّضوا لمزيد من الأذى أثناء هذه العمليات. وفي كاتيبومبو وبويسيجا، في إقليم بيني، بمحافظة كيفو الشمالية، احتل الجنود الأوغنديون مدرستين في الفترة من 3 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، وقاموا بتخزين الذخيرة فيها، مما أدى إلى تعليق الفصول الدراسية.

8- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المشترك توثيق حالات خطاب الكراهية والتحرّيش على العداوة. ووثق 13 حالة من حالات خطاب الكراهية، مستخدماً المعايير الستة التي حدّدت في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، التي تُعتبر بمثابة تحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. واستناداً إلى استراتيجية الأمم المتحدة وخطة العمل المرتبطة بها لمكافحة خطاب الكراهية، يواصل المكتب المشترك دعم الجهود الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي لمنع ومكافحة خطاب الكراهية وآثاره المحتملة في أرض الواقع.

## ألف- الحريات الأساسية والحيز الديمقراطي

9- قامت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في آخر إحاطة شفوية قدمتها إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2022 عن المستجدات على صعيد حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتسليط الضوء على التأخيرات والتوترات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية وتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية تمهيداً لانتخابات عام 2023<sup>(2)</sup>. ودعت الحكومة أيضاً إلى توسيع الحيز الديمقراطي وأُعربت عن قلقها إزاء اعتقال واحتجاز أعضاء من منظمات المجتمع المدني بسبب تعبيرهم عن معارضتهم. ورحبت أيضاً بطرح مشروع قانون "ساكاتا" بشأن مكافحة القبلية والعنصرية وكره الأجنبي على بساط البحث في الجمعية الوطنية.

(2) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/human-rights-council-democratic-republic-congo-continues-be-compounded>

10- أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، باتخاذ تدابير لضمان أن يكون أي تقييد لممارسة حرية التعبير متوافقاً مع الشروط الصارمة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تُتخذ أي تدابير لا مبرر لها في أحكام العهد من شأنها أن تحرم الأفراد من ممارسة حقهم في حرية التجمع السلمي، وضمان منع جميع أشكال الاستخدام المفرط للقوة على يد الشرطة وقوات الأمن ووضع حد لها<sup>(3)</sup>.

11- وفي الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حثت اللجنة الحكومة على إغلاق جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية ومراجعة إطارها التشريعي وممارساتها حرصاً على اخضاع جميع حالات الاعتقال والاحتجاز للرقابة القضائية<sup>(4)</sup>. وأوصت اللجنة أيضاً بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بسبب الدفاع عن الرأي أو التظاهر السلمي، ومنح تعويضات لضحايا الاحتجاز التعسفي<sup>(5)</sup>.

### 1- الحالة الراهنة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة

12- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّل المكتب المشترك انخفاضاً بنسبة 40 في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المتصلة بالحيز الديمقراطي (397 حالة مقابل 664 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، مما يؤكد اتجاه التراجع الملحوظ منذ شباط/فبراير 2019. وكانت الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 90 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالحيز الديمقراطي، مما يمثل زيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 10 في المائة من الانتهاكات قد ارتكبتها جماعات مسلحة. وكانت أكثر الانتهاكات والتجاوزات توثيقاً هي التي تتعلق بحق الفرد في الحرية والأمن وحقه في حرية الرأي والتعبير والتي ترتبط بأعضاء من منظمات المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من الأحزاب السياسية ووسائل إعلام.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرّض ما لا يقل عن 280 شخصاً (247 رجلاً و18 امرأة و15 طفلاً) للاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني والتعسفي إثر ممارستهم لحقوقهم الأساسية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 35 في المائة لعدد الضحايا المسجّل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق والبالغ 433 ضحية. وجرى توثيق العديد من هذه الحالات أثناء حالة الحصار. وعلى سبيل المثال، في 1 نيسان/أبريل 2022، حكمت محكمة الحامية العسكرية في بيني، بمحافظة كيفو الشمالية، على 12 عضواً من حركة المواطنين المسماة "النضال من أجل التغيير" بالسجن لمدة 12 شهراً وبدفع غرامة قيمتها 250 000 فرنك كونغولي لتعويض تكاليف المحكمة بتهمة عصيان قوانين البلد، وذلك إثر تنظيمهم اعتصاماً سلمياً أمام بلدية بيني في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للاحتجاج على تمديد حالة الحصار. كما جرى توثيق عدة حالات تهديد وترهيب واعتداء استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من منظمات المجتمع المدني وصحفيين أثناء قيامهم بأنشطتهم.

14- وخلال الربع الأول من عام 2022، وثّق المكتب المشترك زيادة هائلة بنسبة 600 في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عملاء الوكالة الوطنية للاستخبارات في مجال القضاء المدني، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، خاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة البدنية. وتأثرت محافظات تنجانيقا وكاساي وكاتانغا العليا وكاساي الوسطى على وجه الخصوص بالزيادة في عدد الانتهاكات التي ارتكبتها الوكالة.

(3) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرات 40 و42 و44.

(4) CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 15.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 29.

## 2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك لحقوق الإنسان

- 15- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي، واسترعى انتباه السلطات إلى الحالات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان، وأوصى باتخاذ تدابير لمنع مثل هذه الانتهاكات والتصدي لها. كما جرى تعزيز آليات الرصد والإنذار المبكر في منطقتي كاساي وكاتانغا، وكذلك في المحافظات الأخرى غير المتأثرة بالنزاعات، حيث جرى تقليص وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إغلاق مكاتبها. وشمل ذلك نشر أفرقة رصد متنقلة، ومكاتب قائمة بذاتها تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بهدف رصد الحالة السائدة ودعم مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في عملها في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّم المكتب المشترك في خمس محافظات 28 بعثة رصد و106 أنشطة لبناء القدرات و5 بعثات مشتركة مع السلطة القضائية لتحقيق في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- 16- وواصل المكتب المشترك عمله مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان واللجنة الدائمة للشؤون الجنسانية، التابعتين للجمعية الوطنية، من أجل بناء قدراتهما المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. وتواصلت الدعوة إلى إصلاح الإطار القانوني لتعزيز التمتع بحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، فضلاً عن الوصول إلى المعلومات وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن لم يُحرز تقدم كبير في هذا الصدد. وكانت إحدى الخطوات الإيجابية المتخذة اعتماد القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(6)</sup> وحماية حقوق الشعوب الأصلية<sup>(7)</sup>.
- 17- وساهم المكتب المشترك، بوصفه جهة مشاركة في رئاسة فرقة العمل الرامية إلى منع ومكافحة خطاب الكراهية والتابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تنسيق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني والتعايش السلمي. وعقب وضع واعتماد استراتيجية منع ومكافحة خطاب الكراهية وخطة العمل المرتبطة بها على صعيد البلد والمناطق، نُظمت أو دُعمت عدة أنشطة لتحقيق التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، نُظمت حلقات عمل دعماً لصياغة مشروع قانون بشأن مكافحة القبلية والعنصرية وكره الأجانب سيُعرض على الجمعية الوطنية كي تقوم باعتماده. كما قدم المكتب المشترك الدعم التقني والمالي اللازم لتنظيم مننديات إقليمية بشأن مكافحة خطاب الكراهية، في دوالا بالكامبيرون في الفترة من 26 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفي بانغي في الفترة من 26 إلى 29 نيسان/أبريل 2022. وفي الفترة من 21 إلى 24 حزيران/يونيه 2022، عُقد منتدى ثالث في كينشاسا، واعتمد مشروع استراتيجية إقليمية بشأن خطاب الكراهية. كما دعم المكتب المشترك زيارة عمل قام بها ممثلون عن مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، في الفترة من 19 إلى 28 نيسان/أبريل 2022، بغية دعم المبادرات الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية.
- 18- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتمدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية مشتركة لتقادي وتخفيف خطر الاستخدام المفرط أو غير المتناسب للقوة على أيدي الشرطة الوطنية الكونغولية أثناء العمليات الرامية إلى إدارة النظام العام. وفي نيسان/أبريل 2022، أنشئت مع عناصر أخرى من البعثة فرقة عمل تشترك في رئاستها شرطة الأمم المتحدة والمكتب المشترك، من أجل مناقشة التدابير المحتملة الواجب اتخاذها على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي والسياسي، بما فيها أنشطة الرصد والدعوة والتدريب المشتركة التي ستضطلع بها البعثة لتقادي هذا الخطر والتخفيف منه، مع مراعاة الزيادة المرجحة في الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة في الفترة التي تسبق الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2023.

(6) اعتمدت الجمعية الوطنية القانون رقم 003/22 بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 3 أيار/مايو 2022، ونُشر القانون في الجريدة الرسمية في 1 حزيران/يونيه 2022.

(7) اعتمد قانون تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في 7 نيسان/أبريل 2022 ولم ينشر بعد.

19- وواصل المكتب المشترك أيضاً رصد الحالة السائدة وتقديم الدعم لأعضاء منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت تدابير قانونية ونفسية - اجتماعية وطبية وتدابير للتوعية والحماية البدنية لصالح ما لا يقل عن 357 مدافعاً عن حقوق الإنسان، و76 صحفياً، و25 شخصاً آخر من ضحايا وشهود لانتهاكات حقوق الإنسان (ما مجموعه 425 رجلاً و33 امرأة). ومنذ نيسان/أبريل 2022، جرى تعزيز القدرة التشغيلية لما عدده 43 شبكة حماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تيسير رصد حقوق الإنسان والدفاع عنها والإبلاغ عنها.

## باء - حماية المدنيين في مناطق النزاعات

20- حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الحكومة، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على اتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين والمشردين داخلياً في مناطق النزاع المسلح<sup>(8)</sup>. كما دعت اللجنة الحكومة إلى التعاون الكامل مع جميع كيانات الأمم المتحدة بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في كاساي<sup>(9)</sup>.

### 1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

21- ارتكبت نحو 94 في المائة من الانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان، والتي وُثقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في المناطق المتأثرة بالنزاع. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفض عدد الانتهاكات والتجاوزات المؤقتة من 6 584 إلى 5 781، وارتكبت غالبية هذه الحوادث على أيدي الجماعات المسلحة (66 في المائة)، وهي تُمثل زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (59 في المائة). وحتى 23 أيار/مايو 2022، كان هناك نحو 5,97 مليون مدني من المشردين داخلياً، وكان أكثر من 4 ملايين منهم في المحافظات الشرقية وحدها المتمثلة في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري.

22- كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة تضيق الحيز المتاح للعمل الإنساني، مما تجلّى في هجمات شنت على أعضاء المنظمات الإنسانية والمواقع التي يتركز فيها المشردون داخلياً. ووثق المكتب المشترك 17 هجوماً شنتها على مواقع من هذا القبيل داخل البلد أفراد من الجماعات المسلحة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وقُتل فيها ما لا يقل عن 151 مدنياً (من بينهم 58 رجلاً و46 امرأة و47 طفلاً) على أيدي مقاتلين من التعاونية من أجل تنمية الكونغو وحدها. وفي الفترة من حزيران/يونيه 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، سُجّل 240 حادثاً أمنياً أثر بشكل مباشر على السلع والموظفين والهيكل الأساسية في مجال العمل الإنساني. وفي آذار/مارس 2022، جرى توثيق 69 هجوماً ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، مما أدى إلى مقتل 4 منهم وإصابة شخص واحد واختطاف 10. ودفعت تلك الهجمات عدداً من المنظمات الإنسانية إلى تعليق أو إنهاء عملياتها في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما زاد من سوء حالة الأشخاص الضعفاء الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. فعلى سبيل المثال، قُتل في 1 شباط/فبراير 2022 في إقليم دجوغو بمحافظة إيتوري 62 مشرداً داخلياً من طائفة واهيما (36 رجلاً و17 طفلاً و9 نساء من بينهن امرأتان حاملان) وأصيب 38 آخرون بجروح (12 رجلاً و3 نساء و23 طفلاً)، على أيدي مقاتلين من فصيل اتحاد الثوار من أجل الدفاع عن الشعب الكونغولي، التابع للتعاونية من أجل تنمية الكونغو، في هجوم على موقع مخيم "بلين سافو" للمشردين داخلياً. وهجوم الضحايا بالمناجل والأسلحة النارية. كما تعرّض جزء من الموقع ومركز صحي يقع بالقرب منه للنهب.

(8) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 26.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 28.

23- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُثقت أيضاً انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في المحافظات المتأثرة بالنزاع. وفي المجموع، جرى توثيق 65 هجوماً على المدارس و39 هجوماً على المستشفيات، وقع معظمها في إيتوري التي شهدت 60 هجوماً (38 هجوماً على المدارس و22 هجوماً على المستشفيات)، وفي كيفو الشمالية التي شهدت 29 هجوماً (16 هجوماً على المدارس و13 هجوماً على المستشفيات). وعلى سبيل المثال، وثّق المكتب المشترك، يومي 29 و30 آذار/مارس 2022، خمس هجمات على مستشفيات وثلاث هجمات على مدارس يُزعم أن حركة 23 مارس ارتكبتها في قريتي تشانزو ورونيوني، بإقليم روتشورو، بمحافظة كيفو الشمالية.

24- ووثّق المكتب المشترك هجمات عشوائية جرت خلال الهجوم الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أفراد الجماعات المسلحة، وأسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير ممتلكات. وعلى سبيل المثال، في 15 كانون الثاني/يناير 2022، قتلت امرأة في قرية K3 بإقليم دجوغو وأصيبت ابنتها بشظايا قذيفة متفجرة يزعم أنها أطلقت من مروحية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، رمت نفس المروحية قذيفة متفجرة أخرى على بيتسي، مما أدى إلى إصابة تلميذين خارج مدرستهما.

25- ووقعت غالبية الانتهاكات والتجاوزات التي تمسّ بحقوق الإنسان في كيفو الشمالية (544 3 انتهاكاً)، وقد ارتكب 66 في المائة منها على أيدي أفراد الجماعات المسلحة، ولا سيما فصائل نياتورا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، ومختلف جماعات ماي-ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة شنّ هجمات دموية بشكل خاص أسفرت عن سقوط 193 1 ضحية (923 رجلاً و232 امرأة و38 طفلاً)، مما يمثل زيادة بمقدار 27 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (937 ضحية). ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بدأت حركة 23 مارس أعمالاً عنادية ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مسؤولة عن مقتل 34 مدنياً، من بينهم طفلان قتل أثناء قصف مدرستهما. وعلى الرغم مما بذلته حركة 23 مارس من محاولات لمنع المدنيين من الفرار، وبسبب التهديدات التي وُجّهت إلى صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، فرّ ما لا يقل عن 170 000 مدني إلى أوغندا ومناطق أخرى من كيفو الشمالية.

26- وارتكب أيضاً أفراد من قوات الدفاع والأمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كيفو الشمالية، بما فيها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء ذهب ضحيتها 133 مدنياً (104 رجال و19 امرأة و10 أطفال)، وأعمال عنف جنسي تعرّض لها 74 شخصاً (47 امرأة و26 طفلاً ورجل واحد)، وانتهاكات أخرى للحق في السلامة البدنية وقع ضحيتها 569 مدنياً، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين لما لا يقل عن 775 مدنياً آخر.

27- وفي محافظة إيتوري، واصل أفراد التعاونية من أجل تنمية الكونغو شنّ هجمات على السكان المدنيين وارتكبوا أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان (423 من أصل 794 انتهاكاً ارتكبتها الجماعات المسلحة). وأعدم ما لا يقل عن 550 شخصاً بإجراءات موجزة على أيدي جماعات مسلحة متعددة (369 رجلاً و103 نساء و78 طفلاً). وارتكب أفراد من قوات الدفاع والأمن 27 في المائة من الانتهاكات المؤثقة في محافظة إيتوري، بما في ذلك أثناء العمليات العسكرية، مما يمثل زيادة قدرها 35 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الانتهاكات عمليات إعدام خارج نطاق القضاء ذهب ضحيتها 74 مدنياً (52 رجلاً و17 امرأة و5 أطفال)، وأعمال عنف جنسي تعرّضت لها 67 امرأة وطفل واحد، وانتهاكات أخرى للحق في السلامة البدنية وقع ضحيتها 94 مدنياً، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين لما عدده 107 مدنيين آخرين.

28- وفي كیفو الجنوبية، جرى توثيق 530 انتهاكاً وتجاوزاً متعلقاً بحقوق الإنسان، بما فيها مقتل 164 شخصاً (135 رجلاً و19 امرأة و10 أطفال) ووقوع 269 شخصاً ضحية انتهاكات وتجاوزات تمسّ بالحق في السلامة البدنية (161 رجلاً و85 امرأة و23 طفلاً)، بمن فيهم 70 ضحية تعرّضوا لأعمال عنف جنسي. وارتكبت موظفو الدولة نصف انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في كیفو الجنوبية. أما بالنسبة للجماعات المسلحة، فإن مختلف الجماعات المسلحة التابعة لمجموعتي ماي-ماي ورايا موتومبوكي مسؤولة عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان.

29- وظلت الأوضاع السائدة في الهضاب العليا والمتوسطة لأقاليم أوفيرا وفيزي وموينغا تتسم بالعنف بين الجماعات المسلحة التي تدّعي أنها تمثل مصالح المجتمع، وتشهد أيضاً هجمات تُشنّ على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمدنيين، بمن فيهم السكان المشردون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى خلفية خطابات الكراهية والتصريحات المحرّضة على العداء والتمييز والعنف، قتل 109 مدنيين وجرح 70 آخرون في اشتباكات شاركت فيها جماعات مسلحة محلية وأجنبية.

30- وفي محافظة تتجانيقا، ازداد عدد الانتهاكات والتجاوزات المؤثّقة زيادة طفيفة (من 536 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 548 انتهاكاً). وكان موظفو الدولة مسؤولين عن 40 في المائة من هذه الانتهاكات، وجماعات ماي-ماي المتعددة مسؤولة عن النسبة المتبقية. وارتكبت أكثر من 54 في المائة من الانتهاكات المؤثّقة في إقليم كاليمي. وشملت هذه الانتهاكات 20 انتهاكاً للحق في الحياة وقع ضحيتها 28 شخصاً، من بينهم 16 شخصاً ذهبوا ضحية عمليات قتل تعسفية وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء؛ و70 حالة انتهاك للحق في السلامة البدنية وقع ضحيتها 257 شخصاً، من بينهم رجل واحد و49 امرأة و35 طفلاً تعرّضوا لعنف جنسي؛ و81 حالة انتهاك لحق الفرد في الحرية والأمن وقع ضحيتها 368 رجلاً و108 نساء و36 طفلاً؛ و103 انتهاكات لحق التملك؛ و17 حالة من حالات العمل القسري؛ وحالتان انتهك فيهما الحق في إجراء الاحتجاجات والمظاهرات العامة.

31- وجرى تعيين قادة جدد لرئاسة قطاعات العمليات، والأفواج، والكتائب التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(10)</sup>، بما في ذلك أربع وحدات تشارك في العمليات العسكرية الجارية في بعض المناطق، ولكن بعضها كان لا يزال منتشراً في الميدان. واستمرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تضطلع بعملياتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة، بدعم من قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، امتثالاً لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وربما كان لعدم وجود خطة طوارئ لحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية، والتأخير في بدء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وفي مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات فعالة لتحقيق العدالة الانتقالية، أثر أيضاً على قدرة الدولة على حماية المدنيين على المدى الطويل.

## 2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك لحقوق الإنسان

32- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان في المحافظات المتأثرة بالنزاعات المسلحة، وتقديم الدراسات التحليلية، والمساهمة في حماية المدنيين بالاشتراك مع العناصر المدنية والعسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(10) وفقاً لبرقيتين صادرتين عن مقرّ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، تتّصان على تعيين قادة قطاعات العمليات المعروفة باسم "سوكولا 1 غراند نور" و"إيتوري" و"سوكولا 2 كیفو الشمالية (بيتي نور)"، وعملاً بقرار صادر عن مقرّ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 27 نيسان/أبريل يقضي بتعيين قادة ونواب قادة أفواج وكتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.



33- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمانة المرتبطة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ما لا يقل عن 120 تقييماً للمخاطر في سياق دعم الأمم المتحدة لقوات أمنية غير تابعة لها. وأدت تقييمات المخاطر إلى الموافقة على توفير الدعم مصحوباً بتدابير مُحكّمة للتخفيف من هذه المخاطر لصالح 976 فرداً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك دعم العمليات العسكرية والدعم اللوجستي المقدم إلى 161 ضابطاً من الشرطة الوطنية الكونغولية. وأجرت الأمانة أربعة تقييمات للمخاطر كجزء من دعم فريق الأمم المتحدة القطري لقوات الدفاع والأمن، لكفالة توافق الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة إلى قوات الأمن الكونغولية توافقاً تاماً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

34- واستمرّ المكتب المشترك أنشطة الدعوة الموجهة إلى السلطات الكونغولية بشأن تعزيز لجان متابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وشارك المكتب المشترك في 62 اجتماعاً لهذه اللجان وعقد 16 دورة تدريبية لما لا يقل عن 274 فرداً من أفراد الشرطة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم أولئك الذين يُنشرون في مناطق العمليات.

35- وأجرى المكتب المشترك ثلاث بعثات لتقصي الحقائق والرصد، وشارك في ست بعثات تقييم مشتركة موفدة إلى المحافظات المتأثرة بالنزاع المسلح. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقرير علني عن الانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان وتخلّ بالقانون الإنساني في إيتوري وكيفو الشمالية<sup>(11)</sup>.

36- وكجزء من العملية الانتقالية الجارية في محافظة تتجانيقا ومنطقة كاساي، ساهم المكتب المشترك في أنشطة التقييم وجهود التخطيط الرامية إلى تسليم المسؤوليات الواقعة على عاتق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيانات فريق الأمم المتحدة القطري ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، مع الحفاظ على وجود مخفض للبعثة في منطقة كاساي. وفي محافظة تتجانيقا ومنطقة كاساي، واصل المكتب المشترك تنفيذ مشاريع في مجال العدالة الانتقالية وإعادة الإماج المجتمعي وتعافي المجتمعات المحلية، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة.

## جيم - العنف الجنسي

37- حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع حالات العنف الجنسي، ومقاضاة الجناة، ومعاقتهم في حال إدانتهم. كما أوصت اللجنة في ملاحظاتها بتقديم الدعم المادي والنفسي إلى الضحايا وتيسير حصولهم على الخدمات القضائية<sup>(12)</sup>.

38- وطلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحكومة أن تُعمل الملاحقة القضائية على جميع أعمال العنف ضد المرأة بحكم صلاحياتها أو عندما تتقدم الضحية بشكوى؛ وأن تعاقب مرتكبي أعمال العنف هذه؛ وأن تضمن تنفيذ القرارات القضائية ودفع التعويضات؛ وأن تُنشئ نظاماً لتوفير الرعاية الشاملة للضحايا<sup>(13)</sup>.

(11) انظر الرابط التالي: [https://monusco.unmissions.org/sites/default/files/bcnudh\\_-\\_mise\\_a\\_jour\\_sur\\_la\\_situation\\_des\\_droits\\_de\\_lhomme\\_adf\\_2021-2022\\_fr\\_002\\_0.pdf](https://monusco.unmissions.org/sites/default/files/bcnudh_-_mise_a_jour_sur_la_situation_des_droits_de_lhomme_adf_2021-2022_fr_002_0.pdf) (بالفرنسية فقط).

(12) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 20.

(13) CEDAW/C/COD/CO/6-7، الفقرة 22.

39- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتعزيز قدرات القضاة في مجال مكافحة العنف الجنسي واتخاذ التدابير الرامية إلى تيسير وصول الضحايا إلى العدالة<sup>(14)</sup>.

## 1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

40- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقَّع ما لا يقل عن 457 امرأة و221 طفلاً و4 رجال ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل ذلك انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (682 ضحية مقابل 718 ضحية). وكانت الجهات الحكومية مسؤولة عن 30 في المائة من حالات العنف الجنسي، ولا يزال أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من بين الجناة الرئيسيين، إذ يبلغ عدد ضحايا أفراد القوات المسلحة 152 ضحية وأفراد الشرطة 37 ضحية.

41- محافظة كيفو الشمالية (50 في المائة من الحالات المؤتفة على الصعيد الوطني)، ومحافظة إيتوري (22 في المائة)، ومحافظة كيفو الجنوبية (10 في المائة) هي أكثر المحافظات تضرراً، حيث ارتكب مقاتلو الجماعات المسلحة أكثر من 70 في المائة من الحالات المؤتفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يخص موظفي الدولة، تتحمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية المسؤولية عن أكبر عدد من الحالات، ولا سيما في المحافظات المتأثرة بالنزاعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تمثل الأرقام الفعلية لجميع حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع التي تحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن معظمها لا يبلغ عنه.

42- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً ملحوظاً في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع. وعلى سبيل المثال، أجرى مكتب المدعي العسكري للحامية في أوفيرا بكيفو الجنوبية، في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس 2022، بدعم تقني ومالي من المكتب المشترك، وبمساعدة أخصائيين في علم النفس السريري، تحقيقات قضائية في إقليم الوونغو وشابوندا تضمنت مقابلات مع 41 شخصاً (31 امرأة و6 رجال و3 فتيات وصبي واحد) من ضحايا أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكبة على أيدي موظفي الدولة وأفراد الجماعات المسلحة. وأدى التحقيق إلى اعتقال مونيولو مباو المعروف باسم ندارومانغا وخمسة أفراد من جماعة ماي-ماي ندارومانغا المسلحة، وجميعهم متهمون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وهم محتجزون في سجن أوفيرا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي نهاية التحقيقات، لوحظ أن نحو 20 من ضحايا العنف الجنسي لم يتلقين الرعاية الصحية اللازمة لأنهن كنَّ لا يزالن يهربن من الاشتباكات المندلعة مع جماعات رايا موتومبوكي المسلحة في المنطقة المحيطة بلونتوكولو وشابوندا. وفي الفترة من 23 إلى 30 أيار/مايو 2022، أنشأ المكتب المشترك، بالتعاون مع مؤسسة بانزي، عيادة طبية متنقلة لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة. وأخيراً، استمرَّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ البيان المشترك الذي وقعته الحكومة والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، والذي جرى تمديد مدَّته في كانون الأول/ديسمبر 2019.

## 2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك لحقوق الإنسان

43- واصل المكتب المشترك رصد حالات العنف الجنسي وتحليلها والإبلاغ عنها، بما فيها حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع. واستمرَّ أيضاً في دعم الحكومة في مكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلح. وفي الفترة من 26 إلى 28 نيسان/أبريل 2022، دعم المكتب المشترك وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل لتدريب 33 موظفاً (من بينهم 25 امرأة) من الوكالة الوطنية لمكافحة

(14) CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 33.

العنف ضد المرأة والشابة والطفلة. وفي الفترة من 10 إلى 20 أيار/مايو 2022، قام المكتب المشترك أيضاً، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتدريب 180 موظفاً من موظفي وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل في كينشاسا على الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني، حتى يتمكنوا من نشر الاستراتيجية بين أعضاء مجلس البلدية في كينشاسا، والزعماء الدينيين، والجمعيات النسائية والشبابية.

44- وقدم المكتب المشترك الدعم من أجل وضع برامج لتدريب أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على خطط العمل الخاصة بها وعلى مكافحة العنف الجنسي. ومنذ حزيران/يونيه 2020، وقّع 135 من قادة وحدات الشرطة الوطنية الكونغولية و115 من قادة وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم خمس نساء، على بيانات تتضمن التزامات بمكافحة العنف الجنسي.

45- وفي الفترة من حزيران/يونيه 2021 إلى أيار/مايو 2022، استنقذ 379 من ضحايا العنف الجنساني، بمن فيهم صبيان و324 فتاة و53 امرأة، من المساعدة التي قدّمتها ثلاثة مراكز قانونية يدعمها المكتب المشترك في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاساي الوسطى، وذلك عن طريق 12 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي يمولها المكتب المشترك في محافظات كاساي الوسطى وكاساي وتجانيقا وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية. وشمل ذلك تقديم الدعم فيما يخص الإجراءات القضائية التي قادت إلى إدانة 290 مدنياً، و16 من أفراد الشرطة، و43 من أفراد الجيش، و98 من أفراد الجماعات المسلحة. وعقدت أيضاً محاكم وطنية في كاساي الوسطى وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ما مجموعه 10 جلسات استماع متنقلة خلال هذه الفترة.

46- وواصل المكتب المشترك دعم المبادرات الرامية إلى وضع استراتيجية لجبر الضرر الملحق بضحايا العنف الجنسي، بما فيها حلقة عمل نظمها الصندوق العالمي للناجين ومؤسسة "دينيس نياكيرو تشيسيكيدى"، في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بشأن التعويضات الواجب تقديمها إلى الناجين من العنف الجنسي.

## دال - الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

47- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، عن طريق إنشاء آليات للعدالة الانتقالية تمكّن من مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الماضية والاضطلاع بصورة منهجية وشاملة بتحقيقات فورية ونزيهة وفعالة ودقيقة لتحديد مرتكبي هذه الانتهاكات وملاحقتهم<sup>(15)</sup>.

48- وشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 20/48، الحكومة على مواصلة جهودها بنشاط من أجل وضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب، بما فيها أعمال العنف الجنسي والجنساني والعنف ضد الأطفال، وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وضمان حصول ضحايا هذه الانتهاكات والتجاوزات والجرائم ذات الصلة على تعويضات مناسبة.

49- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن تحسّن الحكومة الظروف المادية في جميع أماكن سلب الحرية<sup>(16)</sup>.

(15) CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 12.

(16) CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 21.

50- وأشار فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، الذي تقرّر في عام 2021 تمديد ولايته وتوسيعها لتشمل جميع أنحاء الإقليم الوطني<sup>(17)</sup>، إلى أن الحكومة لم تنفذ معظم التوصيات الواردة في التقرير السابق، وأوصى السلطات بأن تكفل استخدام موظفين متخصصين يكفون تحديداً بالتحقيق في جرائم العنف الجنسي أو الجرائم التي تخص أحداثاً وملاحقة مرتكبيها<sup>(18)</sup>.

51- وفي عام 2021، وفي أعقاب بعثة تقنية ركّزت على جبر الأضرار الملحق بالضحايا دعماً للجهود التي تبذلها السلطات للنهوض بالتشريعات ذات الصلة، شدد فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع على ضرورة اتباع نهج يركّز على الضحايا عند وضع أي تشريع جديد بشأن التعويضات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى ضرورة أخذ المعلومات المقدّمة من الناجين والمجتمع المدني في الاعتبار<sup>(19)</sup>.

## 1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

52- وثّق المكتب المشترك، في الفترة بين حزيران/يونيه 2021 ومايو/أيار 2022، 442 إدانة تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتعلّقت 142 من أحكام الإدانة هذه بأفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و41 بأفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية، و118 بأفراد من الجماعات المسلحة. وصدر 140 حكماً آخر بالإدانة في حق مدنيين لضلوعهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير 2022، أنشأت السلطات القضائية العسكرية محكمةً عسكرية لحامية بوتيمبو، بكيفو الشمالية، للتخفيف من الأعباء الواقعة على المحكمة العسكرية لحامية بيني، التي تزرع تحت وطأة العديد من القضايا بعد نقل الولاية القضائية الجنائية من المحاكم المدنية إلى العسكرية في سياق حالة الحصار. ولكن نظراً إلى الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العسكرية على الجرائم التي يرتكبها المدنيون، لا تخضع عمليات الاعتقال والملاحقات القضائية والمحاكمات لنفس ضمانات المحاكمة العادلة، ولذلك ظلّ المكتب المشترك يراقبها عن كثب.

53- وفي 11 أيار/مايو 2022، حكمت المحكمة العسكرية العليا في كينشاسا، في قضية اغتيال فلوريبر شيبيا وفيديل بازانا في عام 2010، على رئيس الشرطة، كريستيان نغوي كينغا، بالإعدام وعلى نائب المفوض جاك موغابو بالسجن لمدة 12 عاماً مع إقرار وجود ظروف مخفّفة، في حين جرت تبرئة نائب المفوض بول مويلامبوي لوندي.

54- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت المحكمة العسكرية لمحافظة كاساي الغربية السابقة حكماً فيما يتعلق بمقتل عضوين سابقين في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن إدانة أكثر من 50 شخصاً، بمن فيهم ضابط كبير في الجيش. وأدين بعض المتهمين بجميع التهم الموجهة إليهم وحُكم عليهم بالإعدام<sup>(20)</sup>. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية العسكري، الذي ينصّ على الحق في استئناف الحكم تلقائياً في حال صدور حكم بالإعدام، قدّم المدعي العسكري استئنافاً أمام المحكمة العسكرية العليا. ولم تجر بعد محاكمة الاستئناف.

(17) القرار 48/20، الفقرة 42.

(18) A/HRC/45/50، الفقرة 80.

(19) <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2021/11/TOE-UPDATE-2021CHLOE2-1.pdf>، الصفحة 4.

(20) لا يزال الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام سارياً في البلد، ولم تلغ بعد عقوبة الإعدام بموجب القانون. وانظر ملاحظة إلى المراسلين - ردّ على أسئلة بشأن الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 1 شباط/فبراير 2022.

55- وفي 21 أيلول/سبتمبر 2021، أدين ميهونيا تشانس كولوكولو، زعيم الجماعة المسلحة راياموتوموكي تشانس، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الاغتصاب والقتل، وجريمة حرب متمثلة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية وجرائم أخرى، بما فيها انتهاك المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية ومحميات المحيط الحيوي، وإجراء أعمال بناء في المناطق المحمية في منتزه كاهوزي - بيغا الوطني بكيفو الجنوبية بين أيلول/سبتمبر 2019 ونيسان/أبريل 2020. وحُكم عليه بالسجن المؤبد. وكانت هذه أول قضية متعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يجري الفصل فيها في كيفو الجنوبية.

56- ولمواصلة تخفيض عدد نزلاء السجون، أصدر رئيس الجمهورية قرارين يتضمنان عفواً جماعياً في 28 تموز/يوليه 2021 و31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مما سمح بالإفراج عن 816 شخصاً في جميع أنحاء البلد. وفي كيفو الشمالية، أنشأ رئيس محكمة الاستئناف في آذار/مارس 2021 اللجنة المعنية بالمنظومة الجنائية لتحسين ظروف الاحتجاز والحد من فترات الاحتجاز غير القانونية أو المطولة.

57- وفي آذار/مارس 2022، وبدعم من المكتب المشترك، أعلن وزير حقوق الإنسان رسمياً بدء استطلاع شعبي بشأن العدالة الانتقالية في محافظات تتجانيا وكاساي وكيفو الشمالية وكونغو الوسطى، بهدف جمع آراء الشعب الكونغولي بشأن آليات العدالة الانتقالية التي سيجري تنفيذها في البلد. ونُظّم حفل افتتاحي في كل محافظة برئاسة وزير حقوق الإنسان وبحضور ممثلين عن رئاسة الجمهورية، وحكام المحافظات، ونواب البلد والمحافظات، والزعماء التقليديين، ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، وذلك بدعم تقني وتنظيمي من المكتب المشترك وبتمويل من صندوق بناء السلام ومن بلجيكا. وأعقبت الاحتفالات دورة تدريبية للمحققين والمشرّفين الذين جرى اختيارهم لإجراء عملية الاستطلاع.

## 2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك لحقوق الإنسان

58- قدّم المكتب المشترك الدعم لإجراء ثماني بعثات مشتركة لتقصي الحقائق وإنشاء 11 محكمة متنقلة في إطار التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها أعمال العنف الجنسي، ومقاضاة مرتكبيها. كما وضّعت خططاً للحماية تهدف إلى اتخاذ تدابير توفّر حماية قضائية للضحايا والشهود قبل جلسات المحكمة وأثناءها وبعدها.

59- وفي آب/أغسطس 2021، أنشأ الرئيس لجنة مشتركة مهمتها مناقشة خارطة الطريق الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. ويشترك في رئاسة اللجنة نائب رئيس أركان رئيس الجمهورية وممثل عن وزارة حقوق الإنسان، وتضم اللجنة ممثلين عن وزارة العدل، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسة بانزي، ويقدم المكتب المشترك الدعم التقني. وأجرت اللجنة عملية مسح للجهات الفاعلة ذات الصلة، وحددت الخيارات المتاحة فيما يخص الآليات القضائية وغير القضائية، ووضعت خارطة طريق شاملة وكلية للخطوات التالية الواجب اتخاذها بشأن العدالة الانتقالية. ووفّر المكتب المشترك التدريب لأعضاء اللجنة بشأن معايير العدالة الانتقالية وآلياتها وركائزها، ويسرّ عقد اجتماعات اللجنة.

60- وفي نيسان/أبريل 2021، دعم المكتب المشترك إنشاء فريق عامل تابع للمجتمع المدني ومعني بالعدالة الانتقالية يتألف من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ويكون بمثابة منتدى تجري في إطاره مشاورات بين الحكومة والشركاء التقنيين والماليين، بما في ذلك المكتب المشترك. ويهدف الفريق العامل أيضاً إلى توعية المجتمعات المحلية، والمساعدة في بناء قدرات السكان والمجتمعات المحلية في مجال العدالة الانتقالية، والترويج لدى الحكومة لأفضل الخيارات المتعلقة بآليات العدالة الانتقالية. وشارك الفريق العامل بالفعل في أنشطة لإنهاء وعي الجمهور العام والتواصل معه بشأن مسألة العدالة الانتقالية، وقام بأنشطة ترويجية لدى الحكومة، وعقد خمسة أنشطة توعية في خمس محافظات.

61- وفي المجموع، نظم المكتب المشترك في كينشاسا ست حلقات عمل لبناء القدرات ودورات للتوعية بمسألة العدالة الانتقالية، وشارك 220 شخصاً، من بينهم 44 امرأة، في الدورات التي نُظمت لصالح الجهات الفاعلة الحكومية والبرلمانيين، فضلاً عن المجتمع المدني والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والزعماء التقليديين. كما نظم المكتب المشترك حلقة عمل مع الزعماء التقليديين والقضاة المدنيين والعسكريين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 في كينشاسا لإنهاء وعيهم وإشراكهم في عملية تنفيذ العدالة الانتقالية.

62- وفي آذار/مارس 2022، جرى تعزيز فريق المساعدة التقنية الناشط في كاساي عملاً بالقرار 20/48. وعملها مكرّس لدعم تقصي الحقائق، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية الأدلة الجنائية. ويدعم الفريق أيضاً تنمية القدرات الوطنية في مجال علم الأدلة الجنائية. وتبعاً لقرار توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي ليشمل البلد بأسره، ساعد فريق المساعدة التقنية، بما في ذلك خبراء الأدلة الجنائية التابعين له، على جمع الأدلة في كينشاسا وكيفو الشمالية ومنطقة كاساي. وأجريت عدة أعمال لجمع الأدلة الجنائية، من قبيل أربع عمليات لتشريح الجثث، و36 عملية ميدانية لجمع الأدلة الجنائية، بما فيها 10 عمليات تنقيب عن مقابر دون دليل على وجود جثث، و10 عمليات تنقيب عن مقابر جماعية عُثر فيها على أدلة تثبت وجود 26 جثة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق علم الأدلة الجنائية 189 فحصاً للأدلة الجنائية في قضايا مرتبطة بضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع في تشيبيدينغا، بمحافظه كاساي الوسطى. وفي نيسان/أبريل 2022، بدأ الفريق في تنفيذ مشروع للمساعدة على تجنب سوء المعاملة والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز. وساهم الفريق أيضاً في أنشطة بناء قدرات ضباط الشرطة في بوكافو وكينشاسا بشأن مكافحة العنف الجنسي باستخدام معايير علم الأدلة الجنائية.

## ثالثاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

### ألف- التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة ودعم الآليات الوطنية

63- واصل المكتب المشترك تنفيذ ولايته في مجال التعاون التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وقدم دعمه إلى عدة مؤسسات وطنية، هي اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان، واللجان الدائمة للجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة حقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، والوزارة المسؤولة عن شؤون ذوي الإعاقة. وركز الدعم على تنمية القدرات، وتوفير الدعم اللوجستي، ودعم أنشطة الإبلاغ والاجتماعات التوجيهية. واضطلع المكتب المشترك بأنشطة لبناء القدرات يبلغ عددها 65 نشاطاً، وأجرى بعثتين لتوفير الدعم اللوجستي، و71 اجتماعاً توجيهياً، وقدم الدعم التقني واللوجستي لنشر أربعة تقارير مواضيعية. واضطلع بسبعة أنشطة أخرى دعماً لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، بما فيها مشاركة النساء والشباب في الحكم، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحماية الأفراد، وخطاب الكراهية، ومنع العنف الانتخابي.

64- وفي الفترة من 21 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2022 ومن 1 إلى 2 آذار/مارس 2022، أدى المكتب المشترك أيضاً دوراً نشطاً في وضع السياسة القطاعية الخاصة بحقوق الإنسان، التي يُعتمَر تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء عليها. وقامت وزارة حقوق الإنسان بزيادة أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان من خلال إضافة مندوبين من عدة وزارات بعد أن تولّى المكتب المشترك تنمية قدراتهم.

65- وفي إطار تعاون البلد مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قدّم المكتب المشترك أيضاً الدعم التقني والمالي إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان لتنظيم أربع حلقات عمل مواضيعية مخصصة للأعضاء الجدد بغية متابعة تنفيذ التوصيات. وعُقدت أيضاً عدة اجتماعات مع اللجنة لتقديم الدعم الاستشاري في مجال إعداد التقارير الدورية ولقياس التقدم المحرز في تحقيق ولايتها. وقدّم المكتب المشترك أيضاً الدعم اللوجستي للمؤسسة.

## باء - التطورات المتعلقة بالآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

66- واصل المكتب المشترك عقد اجتماعات شهرية مع مجلس إدارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقام بدعم الدورات التدريبية وحلقات العمل الموجهة إلى أعضائه وموظفيه. وشمل ذلك حلقات عمل بشأن مواضيع من قبيل خطاب الكراهية، نُظمت بمشاركة مسؤولين تنفيذيين من مجلس الوسائل السمعية البصرية والاتصالات ومن وزارة حقوق الإنسان لاستعراض اقتراح وضع قانون لمكافحة القبلية والعنصرية وكره الأجانب. ونُظمت أيضاً بالتعاون مع المجتمع المدني حلقة عمل للتوعية بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحلقة عمل للدعوة إلى إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب، وحلقة عمل لمتابعة تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

67- وقدّم المكتب المشترك أيضاً الدعم لبناء وتجهيز مكاتب إقليمية تابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في محافظتي تتجانيقا وإيتوري. وقد شاركت اللجنة تدريجياً، بوصفها صاحبة مصلحة رئيسية في مجال إعداد أنشطة الرصد والدعوة في المحافظات التي تمر بمرحلة انتقالية، في إعداد وتنفيذ أنشطة بناء قدرات الرصد والدعوة في المحافظات التي تقوم فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقليص وجودها أو إغلاق مكاتبها. وتتعاون اللجنة أيضاً تعاوناً وثيقاً مع شركاء آخرين في لجان متابعة انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الشرطة الوطنية والقوات المسلحة.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

68- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة والتي تستهدف السكان المدنيين، ولا سيما أضعف السكان في المواقع التي يتركز فيها المشردون داخلياً، مما أسفر عن انتهاكات وتجاوزات تمسّ بحقوق الإنسان وعن حالات إخلال بالقانون الدولي الإنساني.

69- وثبت أن تمديد حالة الحصار لم يكن فعالاً في وقف دوامة العنف، وأدى إلى زيادة الانتهاكات والتجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان والتي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن والجماعات المسلحة. وينبغي للحكومة أن تعجل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي، الذي يستهدف مقاتلي الجماعات المسلحة السابقين الراغبين في إلقاء السلاح، تماشياً مع نتائج عملية التشاور التي جرت في نيروبي وإضافة إلى المبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

70- ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالتصدي للاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة من أجل قمع المظاهرات، ولعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وللتهديدات والهجمات الموجهة ضد الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني، لا سيما فيما يرتبط بانتخابات عام 2023. وكانت الزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات الوطنية في الربع الأول من عام 2022، وضلوعها في قمع المعارضة أمرين مقلقين بشكل خاص.

71- ويجب أن تستمر الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي. ويجب توفير التدريب الهادف والموارد الكافية للأفرقة المسؤولة عن التحقيق في أعمال العنف الجنسي، والمدّعين والقضاة العاملين على هذه القضايا، من أجل زيادة مساءلة مرتكبي أعمال العنف الجنسي. ويجب أن تستمرّ الإصلاحات القانونية الرامية إلى إنشاء صندوق لضحايا العنف الجنسي وإلى تشغيل صندوق عالمي لضحايا الجرائم الدولية. ويُعدّ اجتماع المائدة المستديرة الذي جرى تنظيمه في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن التعويضات الواجب تقديمها إلى الناجيات من العنف الجنسي خطوة جديرة بالترحيب. وينبغي الإسراع في تنفيذ الإضافة التي أُرقت في عام 2019 بالبيان المشترك تنفيذاً كاملاً للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وينبغي أخذ الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في الاعتبار في جميع عمليات صنع القرار، باعتبار ذلك أمراً أساسياً لحل النزاعات وبناء السلام.

72- وبغية وضع حد للنزاعات التي تؤثر على جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الأهمية بمكان مواصلة دعم جهود مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز الآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والقيام بالخطوات التالية الواجب اتخاذها في مسار العدالة الانتقالية. ويُعتبر بدء المشاورات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في أربع محافظات خطوة إيجابية ينبغي تكرارها واتخاذها في جميع المحافظات المتأثرة بالنزاعات. وينبغي أيضاً أن تُعزّز إلى حدّ كبير التدابير الرامية إلى تحسين أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكونغولي، لا سيما في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

73- وبالإضافة إلى ذلك، توصي المفوضة السامية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) مواصلة فسح المجال للحياة الديمقراطية وضمان حماية حقوق وحرّيات الجميع، بمن فيهم المعارضون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير لضمان أن تكون العملية الانتخابية غير عنيفة وشفافة وجامعة وذات مصداقية؛

(ج) اتخاذ التدابير المناسبة لفرض حالة الحصار وفقاً للالتزامات البلد بموجب المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في ضوء التعليق العام رقم 29 (2001) للجنة المعنية بحقوق الإنسان؛

(د) زيادة الجهود الرامية إلى التعجيل باعتماد مشروع القانون المتعلق بالقبليّة والعنصرية وكره الأجانب، الذي يشكّل تدبيراً تشريعياً رئيسياً لمنع ومكافحة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية، والحد من العنف الطائفي، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مع الحرص على عدم انتهاكه للحق في حرية التعبير؛

(هـ) سن القانون المتعلق بتحديد تدابير إنفاذ حرية التجمع السلمي وفقاً لأحكام الدستور والالتزامات الدولية للبلد؛

(و) التأكيد من أن مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم، ومشروع القانون المتعلق بالأحكام العامة المنطبقة على الجمعيات غير الربحية وعلى المؤسسات ذات المنفعة العامة، يكفلان بالكامل حق كل فرد في حماية حقوق الإنسان الخاصة به وتعزيزها، ولا ينتهكان الحق في حرية التعبير أو التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، واعتمادهما دون مزيد من التأخير؛



(ز) كفالة أن يكون استخدام القوة على أيدي موظفي الدولة، بما في ذلك أثناء عمليات إنفاذ القانون، متفقاً تماماً مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يتمتع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن الاستخدام غير الضروري أو غير متناسب للقوة ضد المتظاهرين، بما في ذلك في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية؛

(ح) ضمان امتثال العمليات العسكرية التي تجريها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة امتثالاً صارماً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاكمة الجناة أمام المحاكم المختصة؛

(ط) التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ عقوبة الإعدام؛

(ي) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الجنسي، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتوفير الرعاية الشاملة للضحايا وتيسير وصولهم إلى سبل الانتصاف لتحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة وجبر الأضرار، ولاتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، ولضمان إشراك الناجين بشكل مجدٍ وبما يراعي الصدمات النفسية؛

(ك) فصل كبار الضباط المتورطين في اقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من صفوف أجهزة الدفاع والأمن، وإجراء تحقيقات منهجية في حالات انتهاك حقوق الإنسان، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الأحكام المرتبطة بهذه الأعمال عند صدورها؛

(ل) مواصلة الجهود الرامية إلى إجراء تحقيقات فورية في ادعاءات وقوع انتهاكات وتجاوزات تمس بحقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات والتجاوزات المقترفة على أيدي قوات الأمن، وضمان أن تفضي هذه الجهود إلى مقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات وفقاً لمعايير المحاكمة العادلة؛

(م) ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي، الذي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك بالتشاور مع الضحايا، ولا سيما النساء والفتيات، وممثلي المجتمعات المحلية، بما يتماشى مع نتائج المشاورات التي أجريت مع الجماعات المسلحة في نيروبي ومع المبادرات المتخذة حالياً لتحقيق العدالة الانتقالية؛

(ن) تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان لرصد تنفيذ التوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة، وضمان أن تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكامل طاقتها، ولا سيما عن طريق مدها بموارد مالية ومادية كبيرة وضمان تجديد أعضائها، مع الحرص في الوقت نفسه على استقلالها؛

(س) اتخاذ التدابير المناسبة للموافقة على السياسة القطاعية لوزارة حقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولتنفيذ هذه السياسة.